

حاولوا تفريق المتظاهرات، لذلك نظمت تظاهرة في بيت جالا (القدس، ١٩٨٢/٢/١٩).

وقد علقت الاذاعة الاسرائيلية على الوضع بقولها: «حظي نداء لجنة التوجيه الوطني بصدى ايجابي لدى جميع بلديات الضفة، فلم يذهب العمال إلى البلديات وبقيت الأبواب مغلقة».

أما في رام الله، فأضافة إلى اضراب البلدية أعادت المدارس الطلاب إلى بيوتهم، حيث شمل الاضراب مؤسسات التربية في المدينة بالكامل. وفي نابلس تعطلت الدراسة، وفي بيت جالا اعتقلت قوات الامن خمسة شبان بحجة قذفهم السيارات العسكرية بالحجارة (ر.إ.، العدد ٢٥٦٣، ١٨ و١٩/٢/١٩٨٢، ص ٣).

وعلى ضوء الأحداث في الأراضي المحتلة ورداً على قرار إغلاق الجامعة، وجهت المؤسسات والهيئات والقوى الوطنية الدعوة إلى إضراب عام في جميع الأراضي المحتلة، احتجاجاً على الاجراءات الاسرائيلية ضد جامعة بيرزيت (المصدر نفسه، العدد ٢٥٦٢، ١٧ و١٨/٢/١٩٨٢، ص ٣).

وفي قرية عنباتا، انطلقت سيدات عنباتا في مسيرة احتجاج واسعة إلى دار البلدية، حيث اعتصمن لمدة ساعتين استنكاراً لقرار إغلاق الجامعة وتضامناً مع طلبتها وهيئتها التدريسية. وقد استقبل رئيس البلدية وحيد حمد الله المعتصمات وأعرب عن شكره وتقديره لهن.

وأبرق المجلس البلدي في عنباتا والمعتصمات إلى وزير الدفاع أريئيل شارون مطالبينه بالكف عن الممارسات العسكرية ضد الطلبة والحد من التدخل في شؤونهم التعليمية والاكاديمية (الشعب، ١٩٨٢/٢/٢٢).

وفي الاتجاه نفسه، قامت لجنة التضامن مع جامعة بيرزيت، يوم ١٩٨٢/٢/٢٠، بتظاهرة

كبيرة في رام الله احتجاجاً على قيام السلطات الاسرائيلية بإغلاق جامعة بيرزيت. وقد استخدمت قوات الجيش القنابل المسيلة للدموع لتفريق حوالي ٢٠٠ شخص من أعضاء اللجنة، كما اعتقلت عشرين شخصاً منهم. وأثناء المظاهرة رفع المتظاهرون لافتات تطالب بإعادة فتح الجامعة وتدعو إلى إقامة سلام فلسطيني - اسرائيلي، وتندد بالاحتلال.

كما تظاهر ٣٠ شخصاً من أعضاء اللجنة أمام منزل البروفيسور مناحيم ميلسون، رئيس الإدارة المدنية في الضفة، احتجاجاً على إغلاق الجامعة (القدس، ١٩٨٢/٢/٢١).

كذلك أدان البروفيسور دانيئيل عاميت الذي يترأس نشاط لجنة التضامن مع جامعة بيرزيت، ما أسماه استفزازاً اسرائيلياً بقوله: «لقد أراد الجيش الاسرائيلي إرغام الجامعة على إضفاء الطابع الشرعي على الإدارة المدنية، بأن طلب من رئيسها السماح بدخول مسؤول مدني اسرائيلي أمام مئات من الطلبة الذين بلغ بهم الانفعال أشده» (اللواء - بيروت، ١٩٨٢/٢/١٨).

ومن جهة أخرى، ذكرت الاذاعة الاسرائيلية، يوم ١٩٨٢/٢/٢٠، أن منظمة التحرير الفلسطينية باشرت بتشكيل جسم سياسي قومي في الأراضي المحتلة ليحل محل لجنة التوجيه الوطني، التي قامت السلطات الاسرائيلية بإبعاد قسم من أعضائها، وفرض الإقامة الجبرية على القسم الآخر منهم.

ويحمل الجسم الجديد اسم الجبهة الوطنية الفلسطينية، وسيوزع أعضاء هذه الجبهة بنسبة مماثلة لتوزع أعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية. وزعمت أن «أبو جهاد» يشرف على نشاط هذه الجبهة الوطنية في الأراضي المحتلة (الشعب، ١٩٨٢/٢/٢١).

صلاح عبد الله